

الإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع مجلة الشرق الأوسط للأعمال ومعهد ماس ينظمون ندوة حول "إحصاءات المرأة الاقتصادية هل هي مجرد أرقام أم أداة قياس وتغيير سياسات؟"

توصيات بضرورة تكامل الأدوار بين كافة الجهات لتمكين المرأة اقتصاديا

رام الله - 24-7-2018 وفا- أوصى مشاركون في ندوة "إحصاءات المرأة الاقتصادية، هل هي مجرد أرقام أم أداة قياس وتغيير سياسات"، بضرورة تطوير سياسات جديدة لتمكين المرأة اقتصاديا ودمجها في سوق العمل، وتكامل الأدوار والتعاون بين كافة الجهات والمؤسسات لتحقيق تغيير نوعي لصالح المرأة ويساعدها في الوصول لمراكز صنع القرار بصورة أكبر.

وقالت رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني علا عوض، خلال الندوة التي نظمتها مجلة الشرق الأوسط للأعمال، بالتعاون مع معهد "ماس"، و"الإحصاء"، اليوم الثلاثاء بمدينة رام الله، إن وجود الاحتلال الذي يعمل جاهدا وبطريقة ممنهجة لتدمير الإنسان الفلسطيني يعرقل كافة الجهود نحو تمكين المرأة.

وعرضت عوض إحصاءات عن المرأة الفلسطينية ومشاركتها في سوق العمل، وقالت: "بالرغم من ارتفاع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة مقارنة بالرجال، حيث إن مشاركة الرجال تزيد حوالي 4 أضعاف عن مشاركة النساء.

وبينت أيضا أن معدلات البطالة بين النساء والرجال في اتساع، حيث بلغت نسبتها عند الرجال 22%، مقابل 39.2% عند النساء. وبلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي 26% من مجموع النساء العاملات، مقابل 72.7% يعملن في القطاع الخاص، بينما بلغت نسبة النساء العاملات لدى الجانب الإسرائيلي وفي المستوطنات 0.7%.

وأشارت الى أن ما نسبته 42.6% من الموظفين المدنيين في القطاع العام في فلسطين هن نساء، مقارنة بـ 57.4% من الرجال. وحوالي خمس الإناث (19.8%) منتسبات للنقابات العمالية والمهنية، مقابل 80.2% من الذكور.

بدورها، قالت رئيس تحرير مجلة "ميدل ايست بزنس" أمل ضراغمة المصري، إن العام الماضي شهد تحقيق بعض الإنجازات، وأهمها إعادة الاعتبار لتوقيع المرأة كشاهد على عقود بيع وشراء الأراضي والعقارات، وفتح الأم حساب لأبنائها في البنوك، إضافة بإعلان الحكومة أنها لن تتردد بتنفيذ كافة التوصيات لتمكين المرأة اقتصاديا، وتطوير التعاونيات وتعزيز الريادية للنساء، ودعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتوفير البيئة القانونية والتشريعية الممكنة لعملهن.